

كلمة العدد

يوسف سلامة⁽¹⁾

قد يكون من المفيد التذكير بأن مجلة قلمون - التي صدر عددها الأول عام 2017 في ذكرى الفيلسوف والمفكر السوري (صديق العظم) ولدت بوصفها مشروعًا ثقافيًا يملكه السوريون جميعهم. وجوهر الملكية هنا متعلق في طبيعة القضايا والمسائل التي تكرر المجلة نفسها لمناقشتها، والدعوة إليها، والدفاع عنها، في مقابل ما ينبغي دحضه ورفضه من الأوهام المنبعثة من الماضي أو الماثلة في الحاضر التي يتطلع النظام إلى فرضها على السوريين، قبل الثورة وبعدها، بوصفها مسارًا ومآلاً يتعذر على السوريين تجنبه أو تخطيه.

ومن الواضح هنا أن رسالة المجلة لا تفصل بين السياسة والثقافة، شريطة أن يفهم من ذلك، وبكل تأكيد، أن (الثقافة) هي الوسيلة الوحيدة التي تتوسل بها المجلة للعب دور سياسي. وهذا الدور لا يتمثل، بطبيعة الحال، ولا يستهدف نصرة حزب أو جماعة سياسية على غيرها من الجماعات على كسب الأتباع والأشباع؛ ذلك لأن معنى (السياسة)، بالنسبة إلى رسالة المجلة، متعلق حصراً بالرؤى الحضارية الأشمل التي تتطلع إلى تجسيد (الحدثة) في الحياة السورية، عبر توفير كل ما من شأنه امتلاك السوريين للفرصة، والقدرة على ابتكار (أنماط حدثية) للحياة من شأنها تعميق وعي السوريين بسوريتهم من خلال أطر في العمل السياسي متوافقة مع متطلبات الممارسة الديمقراطية البرلمانية من ناحية، ومحققة من ناحية أخرى، لسائر المقتضيات الخاصة بحقوق الإنسان، مع نص الدستور على أن المعاهدات الدولية، وفي مقدمتها (شرعة حقوق الإنسان) تسمو على القوانين المحلية. ذلكم هو ما تعنيه السياسة من حيث هي فاعلية أو (نشاطية) لا انفكالك لها عن (الثقافة).

وفي ضوء ذلك لا يكون جوهر (الثقافة) قائمًا في مجرد (المعرفة)، ولا في (المعرفة المجردة) أيضًا. فجوهر الثقافة إذن قائم في أمر آخر؛ في (تحويل العالم وتغييره)، وهو ما تتخذ منه الثقافة موضوعًا لها. وبهذا المعنى تتحول (الثقافة) إلى قوة منتجة، أي إلى براكسيس اجتماعي مهمته الدفاع عن (اقتصاد العدالة) بأوسع معانيها، وعن حقوق النساء والرجال المتساوية في التعبير عن أنفسهم تعبيرًا حرًا، وعن حقهم في صنع حياتهم الخاصة، واختيار نمط العيش الذي يؤثره ما دام غير متعارض مع النظام العام، ولا ينتقص من حقوق الآخرين شيئًا. فبذلك فقط، و فقط بذلك، يدخل السوريون عالم الحدثة الذي لم يدخلوه بعد بالتأكيد، وهو الوضع السائد حتى الآن في منطقة الشرق الأوسط بأكملها التي دخلتها أنواع من التحديث متفاوتة بتفاوت الثروة، ولكنها متساوية حتى اليوم في البعد عن عالم الحدثة.

وانطلاقًا من هذه الروح المتطلعة نحو الحدثة الحقيقية، فإن ما يأتي في مقدمة مشاغل (قلمون) هو التنقيب عن كل جهد سياسي أو ثقافي يمكن أن يلعب دورًا في إنتاج (وعي سوري جديد)، وفي تنمية هذا الوعي بذاته، وتبين ملامح هويته، والوقوف على خصائصه المميزة والمستجدة. ولا يخامرنا أدنى شك في أن المستقبل السوري رهن

(1) يوسف سلامة: رئيس تحرير مجلة «قلمون».

بما يحققه هذا الوعي من استقلال ووجود فعليين، وبما يستشعره من كرامة وتنامٍ لإحساسه بسوريته التي ينبغي استحداثها، إن لم تكن قد وجدت بعد.

فإذا ما تحول هذا العنصر السوري إلى (كلية جامعة) أو إلى (جامعة سورية) تجد تحقيقاتها وتعييناتها في ملايين السوريين، بدلاً من أن يُخْتَرَل السوريون في مجموعة محدودة من المكونات الدينية والطائفية والإثنية، فإن الطريق قد يصبح بعد ذلك معبداً أمام السوريين جميعاً لاختيار انتماءاتهم، بدلاً من أن يكون الفرد مقيداً بانتماءاته التي يفرضها عليه مولده.

نزيد ذلك إيضاحاً بقولنا: ما لم يكن التحرر جذرياً وشاملاً للأفراد جميعهم بوصفهم أفراداً في مجتمع، وليس بوصفهم أعضاء في مكونات إثنية وكتل طائفية، فإن هذا النوع الأخير من التحرر لا يزيد عن كونه واحداً من أبشع أشكال العبودية. فهي عبودية مزدوجة: لأنها لا تكتفي بالتنكر لحق الأفراد المطلق في أن يكونوا ذواتاً حرة فردية وفريدة، ويسلكون بوحى من سلطة الضمير الشخصي، وبتصميم منطلق من قرار عقلي غير متناقض مع السلطة الأخلاقية لوجدان الفرد ذاته، بل هي قد تضطرهم تحت ضغط بعض الأزمات السياسية والاجتماعية إلى التقهقر نحو طوائفهم وإثنياتهم طلباً للحماية الجماعية، بدلاً من التعويل على سلطة القانون في توفير الأمن والأمان لكل مواطن قد يكون مفتقراً إليهما في لحظة حرجة من لحظات حياته.

لن نتوصل إلى هذه النتائج المتعلقة بتخطي (المقولات التقليدية) التي تفكك الكيان السوري إلى أكثريات وأقليات؛ أكثريات دينية وقومية، في مقابل أقليات دينية وقومية أيضاً. الأمر الذي ينجم عنه تحول المجال القانوني إلى ساحة للصراع بين أكثرية تريد أن تؤكد ما ترى أنه حقوقها، فتعززها، وأقليات تريد الدفاع عن حقوقها الوطنية والشراكة في القرارات، وتثبيت الحق لكل سوري في أن يشغل المناصب جميعها في الدولة بالإرادة الشعبية الحرة التي يتمتع كل مواطن بموجها بصوت انتخابي واحد على قدم المساواة بين المواطنين جميعهم.

وفي ما يتصل بالأعداد الإثني عشر التي صدرت من مجلة (قلمون)، يمكننا التأكيد بكل ثقة بأننا قد تعلمنا الكثير من الأعداد المذكورة. فالقراءة الدقيقة لمحتوى هذه الأعداد قد سمحت لنا باستخلاص كثير من الأفكار المستخفية والثاوية في أعماق النصوص. وقد لا يكون كثير مما قلناه سابقاً وارداً بنصه وحرفه، ولكن استنطاق النصوص، وتوسيع السياقات، يساعدان في اكتشاف كثير من العناصر في الاتجاه الذي سارت فيه العبارات السابقة المتصلة (بالوعي السوري).

ذلك كله لا ينبغي النظر إليه وفهمه بمعزل عن التجارب الأليمة التي عاشها السوريون عبر الفصول المتتالية لثورتهم، ثورة الكرامة. فالتدخل العنيف للإسلام السياسي، والإسلام الجهادي، ومحاولة استيلائهما على مقدرات الثورة واضعاف جانبها المدني، خلق حافراً قوياً للتوجه صوب فكرة الجامعة السورية.

أما العدد الراهن من مجلة (قلمون) فيمتاز من الأعداد السابقة بأنه لا يعالج مشكلة أو موضوعاً أو فناً أو يدرس شخصية، على الرغم مما لكل ذلك من أهمية لا تنكر، خاصة أن هذه الجوانب كلها لم يسبق لأحد أن عالجه بهذه الدرجة من الجدية والشمول والعمق. ما نريد قوله هو أن اتساعاً في (الرؤية) قد نجم عن تركيز البحوث جميعها في هذا العدد حول (عامل واحد) أو (متغير واحد)، محاولين رصد العلاقة التفاعلية - ولا نقول السببية - بين هذا العامل أو المتغير وهو (الدين)، والميادين المتعددة والمختلفة لحياة السوريين عبر قرن من

الزمن.

وكما هو مألوف في أعداد (قلمون) جميعها، فإن هذا العدد يحتوي على مجموعة من الدراسات القيمة والمهمة في بابها. كما أن المساحة المخصصة للمراجعات قد احتوت على عدد من المناقشات النقدية لمجموعة مختارة من الكتب المهمة من أحدث ما أصدرته دور النشر العربية. وضمت هذه المراجعات كتابين باللغة الإنكليزية، تصدى أولهما لشرح شعار النظام السوري الذي رفعه في وجه الثورة السورية منذ الأيام الأولى لاندلاعها (الأسد أو نحرق البلد)، وثانيهما يدور حول الإسلام راهناً، ووصف بعض تجلياته في سلوك الناس كما يمارسونه في حياتهم اليومية في العالم الغربي وفي العالم الإسلامي على حد سواء. أولهما من تأليف الكاتب الأميركي (سام داغر)، وأما ثانيهما فمن تأليف الأستاذ (محمد بامية) الذي يعمل أستاذاً في إحدى الجامعات الأميركية.

أما الملف الرئيس في هذا العدد (التفاعل بين الدين والمجتمع في سورية 1920-2020)، فقد انقسم إلى خمسة محاور متكاملة فيما بينها. ونعني بذلك أن التفاعل بين الدين من جهة، والسياسة والتصوف والطائفية والقانون والفنون من جهة أخرى، لا تكتمل تجلياته إلا بتتبع صور هذا التفاعل في الفضاء العام للحياة السورية عبر هذه الحقبة الزمنية.

وإذا ما انتقلنا إلى المحور الأول (نشأة الإسلام السياسي وتطوره) كانت تجربة رجال الدين السوريين في تأسيس الجمعيات الخيرية، مع بداية حقبة الانتداب الفرنسي على سورية أول ما ينبغي مناقشته، جنباً إلى جنب مع النتيجة التي انتهت إليها هذه التجربة المتمثلة في تأسيس (جماعة الإخوان المسلمين 1945)، وكيف انتقلت هذه الجماعة، في نشاطها السياسي لاحقاً من (الإصلاح)، الذي رفع لواءه الدكتور (مصطفى السباعي) صاحب نظرية الاشتراكية الإسلامية، إلى (الانقلاب المسلح) المتمثل في تبني زعماء (الطليعة المقاتلة) نظرية (الحاكمية)، وانخراط هذه الجماعة في نزاع مسلح مع نظام (حافظ الأسد)، ما مكنه من القضاء على ما تبقى من أشكال الحياة المدنية. ولقد امتدت آثار هذا النزاع لاحقاً إلى (الثورة السورية) عندما حاول أنصار (الإسلام السياسي) الاستيلاء على ثورة الشعب السوري، وفشلوا في ذلك، ما جعل (الإسلام الجهادي) يزداد تغوُّلاً وانخراطاً في قتال (الثورة السورية) جنباً إلى جنب مع نظام الأسد الابن.

وفي خضم هذه الأحداث المعقدة ظهر شكلان آخران للإسلام السياسي؛ تمثل أولهما في (الإسلام الدعوي) أو (إسلام الدعوة) الذي يقيم فصلاً حاداً بين السياسة والدين، متجاهلاً أن هذا الفصل إنما هو نفسه عمل سياسي، ولكن في خدمة النظام. وأما الشكل الآخر، فقد تجسد في التنظيم النسائي المعروف باسم "القبسيات" الذي سخر نفسه في خدمة النظام من خلال نقل العقائد الصوفية، وما يرتبط بها من ممارسات قائمة على الطاعة المطلقة، إلى عالم المواطنات السوريات للسيطرة عليهنّ باسم الدين، وسلهبنّ الحرية، وتحويلهنّ إلى أدوات في خدمة النظام الاستبدادي. وأخيراً كان من الضروري تفسير بقاء (السوريين الكرد) بعيدين عن التأثير بأي شكل من أشكال (الإسلام السياسي)، أو (الإسلام الجهادي)، واعتصامهم بالقيم الأخلاقية الحميدة بدلاً من ذلك كله، ما قرّبهم على نحو أو آخر من عالم التصوف.

وأما موضوع المحور الثاني فهو (التصوف ومكانته في الحياة السورية). وقد انصب التحليل هنا على الأدوار التي لعبها التصوف في الحياة الاجتماعية والسياسية والفنية والأدبية والروحية في الحياة السورية. درسنا التصوف في دمشق وحلب و(الجزيرة السورية)، واختتم الملف بدراسة ضافية ومعمقة للتورث الديني في الحياة

السورية المعاصرة.

لقد أظهر التحليل أن التصوف في (دمشق) قد لعب دورًا متوافقًا مع مقام (العاصمة) السياسية، فكان تأثيره الأول سياسيًا، لا يخرج عن كونه مواليًا أو مهادئًا لأنظمة الحكم بما في ذلك نظام الأسد. وأما آثار التصوف في (حلب)، فجاءت ملبية ومتوافقة مع حاجات المدينة الغنية والمترفة عبر تاريخها الطويل، بوصفها العاصمة الاقتصادية، والمعمل الصناعي الكبير. فكان من الطبيعي أن تكون آثار التصوف منعكسة في الرقص الصوفي ورقص السماح والإنشاد الديني وفنون الموالم والغناء وفي كل ما له صلة بالموسيقا وبما ينعش الروح ويترطب القلب. وأما نتائج التصوف في (الجزيرة السورية)، فقد جاءت معبرة تعبيرًا صارخًا عن إهمال الحكومات السورية المتعاقبة - بما فيها حكومة البعث التي حكمت البلاد لنصف قرن من الزمن - لشؤون البشر في هذه المنطقة العزيزة من الأرض السورية. لقد تُرك أعزل من كل شيء، فاستولى عليه شيوخ الطرق، مستغلين فقره وجهله. ولذا غالبًا ما كلفوه بوصفه مريدًا وفلاحًا وفقيرًا بالأعمال الزراعية والخدمات المنزلية سخرة. ولم ينقطعوا أبدًا عن حث مريديهم عن إبعاد بناتهم عن المدارس والتعليم درءًا لمفاسدهما.

وأما (الحياد الإيجابي) الذي غالبًا ما ادعت الحركة الصوفية التزامه بين الثورة والنظام بدعوى أنها لا تتدخل في السياسة، إنما هو في الحقيقة فعل سياسي ينطوي على صرف المريدين عن قول كلمة الحق في وجه السلطان الظالم، وهو أقل واجبات المؤمن.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث، فقد تمركزت بحوثه حول الحفر عميقًا في (ظاهرة الطائفية) أو (التطيف)، والاستخدام السياسي لهذه الظاهرة، ما طبع الحياة السورية بهذا الطابع البغيض، ولئن كانت الطائفية قد شكلت سلاحًا من أسلحة النظام ضد المجتمع بصفة عامة، وضد المعارضين بصفة خاصة، فإن معارضي النظام من أتباع الإسلام السياسي والجهادي، قد تقاسما مع النظام استخدام السلاح نفسه. وما ذلك إلا لأنهما يشتركان في التطلع إلى الهيمنة على المجتمع، وإقصاء كل المخالفين لتوجهاتهما الإيديولوجية.

ولقد احتوت البحوث على عرض لجوانب كثيرة تتعلق بشؤون الطوائف السورية من مثل الاندماج الوطني، واشتغال آليات الطائفية أو تفعيلها، فضلًا على المظلوميات التي تستشعرها بعض الطوائف. بينما تفردت بعض البحوث بالتحليل المعمق لاشتغال الطائفية ضمن طائفة بعينها.

واختتم هذا المحور في بحث (شبه تطبيقي) ينطلق مما أعلنه النظام من رغبة في إصلاح وزارة الأوقاف السورية ومأسستها. وما تعنيه المؤسسة هنا جملة المواصفات التي سيعيد النظام الأسدي وفقًا لها إنتاج الطائفة السننية بعلمائها وشيوخها ومفتيها وخطبائها، وربما جماهيرها أيضًا، حتى يعترف النظام بأنها قد أصبحت سننية. وقد سبق للنظام أن طبق المنهجية نفسها في إنتاج (طائفة علوية) مطابقة لشروطه وحاجات استمرار حكمه.

وعلى الرغم من أن النظام لا يحمل مشروع طائفة بعينها، فإنه مع ذلك لم يكف عن العمل على بناء طائفته الخاصة، (طائفة النظام) المكونة من سائر المستفيدين من الهيمنة على السياسة والاقتصاد والمجتمع. وما من شك في أن البنية الصلبة المتمثلة في المؤسسة الأمنية والعسكرية التي يهيمن عليها كبار الضباط العلويين الذين يخدمون استدامة طائفة النظام، لا يعملون في خدمة أي طائفة غيرها.

وفي المحور الرابع (المحور القانوني) نوقشت قضيتان أساسيتان. أولاهما خاصة بقانون (الأحوال الشخصية)

التي صدرت أحدث تعديلاته في العام الجاري 2020. ولقد التقت كلمة الجميع تقريبًا على رفض هذا القانون في صورته المعدلة، لأنه ظل مجرد نسخة عن القانون المتضمن في (المجلة العدلية) الذي كانت تستخدمه السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر لضبط الأحوال الشخصية لرعاياها والخاضعين لوصايتها.

وأما ما تحتاج إليه سورية فعلاً فهو إخراج قانون (مدني) - عصري وموحد - يضبط الأحوال الشخصية للمواطنين دميعهم، على أن يكون من حق كل مواطن تسجيل واقعاته الشخصية، إن أراد، في الجهة الروحية التي يراها مناسبة. وما لم يصدر هذا القانون الموحد للأحوال الشخصية، فسيظل السوريون مجرد طوائف وجزر منفصل بعضها عن بعضهما الآخر، ولا توحد بينها هوية جامعة، وذلك لأن السوريين -بحسب القانون المعدل- ما زالوا خاضعين لثمانية قوانين مختلفة باختلاف طوائفهم، ولثلاثة أنواع من المحاكم التي تعمل كل منها بقوانينها التي تخصها، وهي المحكمة الشرعية والمحكمة المذهبية والمحكمة الروحية. ومن شأن إصدار مثل هذا القانون، كما هو مبين، خلق الأوضاع المواتية للسير في الطريق المؤدي إلى إنتاج هوية سورية موحدة.

وأما القضية الثانية، فتتعلق بالتحفظات -التي ما انفكت حكومات النظام السوري منذ عام 1970 مستمرة في إرسالها إلى المحافل الدولية- على تطبيق كثير من بنود الاتفاقيات والمعاهدات، وعلى رأسها الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان. وهنا فمن من أعجب ما يمكن للخبير في القانون الدولي أن يستمع إليه من تبريرات لإبقاء هذه التحفظات سارية، التعلل (بالشرائع السماوية)، وأنها (تسمو على القوانين الدولية). والحقيقة هي أن العقبة لا تتعلق هنا بالدين ابداً. فالفقهاء المسلمون مجمعون على أن الصدارة في التشريع للمصلحة. وهذا يعني أن المشكلة كامنة في عجز النظام السوري عن إبداء الإرادة السياسية لرفع تحفظاته خوفاً من الرقابة الدولية، ولا شيء غير ذلك.

وعليه فمن شأن بقاء سورية خارج طائلة القانون الدولي أن تظل حقوق الإنسان السوري مهدورةً، وأن تظل أشكال التمييز كلها لا رادع لها من سلطة تعلق على سلطة النظام. كما ستظل سجون هذا النظام التي فُقد فيها عشرات ألوف السوريين أرواحهم ظلماً بعيدةً عن الرقابة الدولية، يفعل فيها المجرم ما يشاء من غير أن تقيّد جرائم الحرب المرتكبة ضد من فعلها وضد من أمر بفعلها على حد سواء.

المحور الخامس، لقد كانت العلاقة بين الفنون والدين موضعاً للنقد والتحريم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي النصف الأول من القرن العشرين، بما في ذلك الفنون التي شملها هذا المحور: (المسرح والتشكيل والكييتش والسينما). وعلى الأرجح فإن العلاقة المتوترة بين الفن ورجال الدين ليست راجعة فقط إلى الارتباط الوثيق بين الفن والحداثة فقط، وإنما أيضاً إلى الاقتران الوثيق بين الحداثة والتجديد في كل فعل وقول. وهو أمر يتناقض مع القواعد الشكلية والصوربة لنظام السلوك الذي يتشدد الفقه في رسمه أحياناً. وعلى الرغم من ذلك كله فقد مال كتابنا الفنانون في هذا المحور إلى الرأي القائل: إن الدين لا يرفض الفن، بل هو يرفض مضموناً محدداً يبدو لسدنته، في وقت معين، مناقضاً للدين. ولكن ما إن تستقر الأمور لدين جديد حتى يشرع هو نفسه بإنتاج مضمون يخصه، ولا يلبث أن يحوله إلى مثل أعلى محرم اختراقه. ولكن الفن (اختراق). وهنا تكمن عظمته. وهذا يعني بكل بساطة أن الفن لا يُحد من خارجه أبداً، فحده الحقيقي أنه بغير حد، وما ذلك إلا لأنه الحرية، والحرية لا تخلق على منوال، ولا تبدع وفق معيار، وتنفر من كل أدلجة ليس من شأنها إلا تشويه الطبيعة البشرية.

بعض النتائج

أولاً: تعيش سورية - بوصفها جزءاً من منطقة الشرق الأوسط وجغرافية سايكس بيكو- ركوداً تاريخياً يتجلى في الاستقرار البنيوي الذي تعيشه الكتل الديمغرافية في سورية، نتيجة لعجز (الحدائثة) عن اختراقها بسبب عدم توافر الشروط الضرورية لحدوث ذلك، ولذا تكاد تكون الصراعات الضمنية التي كانت سائدة فيما بينها، ما تزال مستمرة. إذ لم يستطع الفرقاء تجاوزها بما يستجيب لمقتضيات الحدائثة أو ما يشبه الحدائثة، الأمر الذي يفسر لنا بقاء هذه الكتل أو تلك البنى في استقرارها وثباتها أقرب إلى البنى التقليدية للسلطنة العثمانية.

ثانياً: في ضوء ما تقدم يكون حكام سورية منذ عام 1970 وحتى الآن أقرب إلى السلاطين منهم إلى أن يكونوا حكاماً بالمعنى المعاصر لمصطلح السياسة ومن الأدلة على ذلك استثمارهم للنزاعات القديمة وتطويرها إلى نزاعات طائفية قابلة للاشتعال بأي وقت يشاؤون.

ثالثاً: لقد نجم عن الركود التاريخي واستمرار العهد السلطاني، في ظل انتصار التحديث على الحدائثة عدم تكون (الهوية السورية الجامعة)، وغياب المواطنة وما يرتبط بها من ولاء يتجاوز الولاءات ما قبل الوطنية. وقد نجم عن ذلك حرمان المجتمع السوري من تحقيق درجة من (الاندماج الوطني) تكفي لجعل الناس متمسكين بالوحدة الكيانية للمجتمع والدولة.

رابعاً: الحديث الشائع عن الأثرية الدينية في مقابل الأقليات الدينية والقومية مدخل وعلّة محتملة لحروب أهلية لا منتصر فيها. ولا حل لهذه العقدة إلا بقبول الجميع بالتحول الديمقراطي العلماني الذي ينتقل بالمجتمع إلى مفهوم (الأثرية السياسية والأقلية السياسية). فإذا ما حدث ذلك تصبح البرامج السياسية والخدمية موضوعاً للمنافسة، وبذلك يختفي شبح الاضمحلال الكياني.

خامساً: كل ما تقدم ينتهي بنا إلى نتيجة واحدة هي أن السوريين في حاجة إلى صياغة (عقد اجتماعي) من صنعهم، يضمن لهم تحقيق القطيعة مع العهد السلطاني، والولوج إلى عصر الحدائثة السياسية التي هي أم لكل الحدائث. ولئن لم يفعلوا، فأغلب الظن أن كل شيء سيكون في مهب الريح.